ذاكرة المعتقلات

من اواخر كتابات الراحل
صائب ادهم

شيء عن غرفة الاعدام..

صائب ادهم

فيما يأتي معلومات متواضعة، التقطتها كاميرا بعيدة، كانت تكمن في زاوية حادة، خائفة مهزوزة، وبلا زوم، لغرفة الاعدام (العتيدة) في سجن ابو غريب اوائل ١٩٧٣,

كان يطلق عليها غرفة الرعب والبعض يطلق على من بداخلها (اذهب.. الله وياك عبوسي)! وهذا الوصف يتماشى مع المثل القائل: شر البلية مايضحك.. تقع الغرفة في نهاية الممر الاول (العريض) من قسم الاحكام الثقيلة في السجن، وهو من اكثر الاقسام اكتظاظاً وتنوعاً في (عينات) الجريمة.. ولطالما يكتشف حراسه حالات انتحار بين السجناء ممن يضعون نهاية لمعاناتهم ويأسهم من الفرج، والغريب انهم يتركون وراءهم (وصية) لأقرانهم (المؤبدين) يقولون فيها: كونوا واقعيين، تعالوا وراءنا اتركوا البطانيات وتدفأوا بالتراب..!).

قبل الوصول الى الغرفة بامتار قليلة يقع جناح المحكومين بعقوبة الموت.. وقبل هذا الجناح تقع غرفة مأمور السجن، انه موظف مهاب، يرتدي (الزيتوني) يحمل مسدساً في حزامه ويرافقه في تجواله داخل الاقسام اثنان من الحرس الاشداء المتدربين على فن الكاراتية..

المأمور، هو الذي يتلقى برقيات التنفيذ مرسلة من ديوان رئاسة الجمهورية مباشرة، ويحتفظ بها في خزانة حديدية محكمة (قاصة) وكل برقية يجب ان تنفذ في موعدها، حسب ماعلمت ان التنفيذ يتم عادة فجراً، لكن سجن ابو غريب شذ عن هذه القاعدة، المواعيد صارت غير محددة، مفتوحة، ليس الفجر فقط دامياً، كل الاوقات دامية، أي ان تكون كل الرؤوس جاهزة، تحت الطلب، على مدى اليوم..

اقسم لي احد المحكومين بالإعدام وخفض الى السجن المؤبد قائلاً: والله الاعدام اهون من السجن المؤبد، النهاية في الاعدام لا تستغرق غير دقائق أو ثوان معدودة، اما السجن المؤبد فانه يعني العمر كله أو مابقي منه والكل في هذه الحالة يتمنى ان يكون فلماً قصيراً، أي ان تكون ايامه سريعة تقطع السنين والفصول على متن طائرة شبحية، FANTOM.

سألته: ماذا كان شعورك حين ادخلوك جناح الاعدام؟.. اجاب ساخراً: كنت انوي حين يدخلونني غرفة الموت ان ألتف بعباءة أمي، لاحتمي بها.. انه الهذيان الذي يرافق الخوف والنبض الذي دخل مرحلة العد التنازلي والعين التي غطى ابصارها فجأة العمى.

سألته: وماذا ايضاً؟ قال: لا تصدق وجود من يحكم عليه بالاعدام شنقاً، يحتفظ بتوازنه ويستطيع العد من ١-٣ بلا غلط، حتى وان كان قاتلاً سفاحاً، صلباً، ميت القلب.. ان لحكم الاعدام رهبة تسقط امامها كل اشكال القوة والصمود والصلابة والوقاحة..

كثيرون ممن يستحقون هذا العقاب، يتساءلون مع اقتراب دقائق التنفيذ كيف سيواجهون الله وعقاب الاخرة، ذلك بالنسبة اليهم محنة اخرى، اما الذين ينفذ بهم الحكم وهم ابرياء فعزاؤهم ان الله سيرحمهم ويعوضهم بدنيا جديدة.. سألته بتهلف وماذا ايضاً؟ قال: كثيرون ممن مروا امامي عند اقتيادهم لتنفيذ الحكم، تنهار قواهم وسط الطريق، من الجناح الى غرفة الشنق، يسقطون مغشياً عليهم، يخرج الزبد من افواههم ويكونون في حالة اسهال، لكن ذلك لايؤجل التنفيذ، لن يؤخره ثانية واحدة وفقاً لخمس ساعات تضبط على وقت واحد، ساعة ضابط المخابرات الذي هو مندوب الرئاسة وساعة مأمور السجن وساعة الطبيب الشرعي الذي يثبت خروج الروح وحصول الوفاة وساعة رابعة هي ساعة (الامام) الذي يلقن من سينفذ فيه الحكم بالكلمات التي سيواجه بها الله ويطلب منه الرحمة والمغفرة، وهناك ساعة خامسة مثبته على جدار غرفة التنفيذ، وقال: كذلك، لامراسيم تقام للشخص الذي يعدم، كل اشكال المراسيم الغاها صدام حسين..، مثل عدم اخبار الذي وصلت برقيته بموعد التنفيذ والغاء (التلقين) الديني وعدم الاخذ بأية (وصية).. من الذي يساق الى الاعدام كما لايجوز اخبار ذويه بموعد التنفيذ وانما يطلب منهم مراجعة دائرة الطب العدلي لتسلم الجثة.. وسألني صاحبي العائد من الاعدام هل تريد المزيد من المعلومات؟

رفضت لكني طرحت عليه سؤالاً اخيراً هل صادفه اعدام شخص يتضح فيما بعد إنه كان برئياً؟ ومن المسؤول عن هذه الجريمة..؟

اجابني: اسأل محكمة الثورة التي كانت تقطع عشرات الرؤوس في ساعة عجلى عمياء، تسيرها ريح مجنونة عاتية، كأنها وحوش كاسرة هاربة من براري جدبة..

وهنا اوقفني متسائلاً: هل سمعت ان صدام الذي حكم ٣٥ عاماً، اعتذر يوماً لبريء!؟

في استطلاع (راي) بين أهالي ديالى

نريده دستوراً يصون الحقوق والحريات والعدالة وكرامة الإنسان

ديالى / عمر الدليمي

تشغل قضية كتابة الدستور، في هذا المنعطف الهام من تاريخا الوطني، مساحة واسعة من اهتمام العراقيين، فمن خلاله سيجري تحديد شكل الدولة العراقية، ونمط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وصلاحيات هذه السلطات، وسيبت بمسائل الحقوق والواجبات، والعلاقة بين الدين والدولة، ومصادر التشريع، ووضع أطياف المجتمع العراقي في إطار الدولة، فضلاً عن قضايا أخرى ستشكل بكليتها الأسس العامة لبناء مستقبل العراق. في هذا الاستطلاع نستشف آراء عدد من مواطني محافظة ديالى حول كتابة الدستور، وما الذي ينتظرونه من القائمين على تنفيذ هذه المهمة الكبيرة، وما الذي يريدون أن يتضمنه الدستور؟.

التحذير من الطائفية

يقول الدكتور إبراهيم نعمة/ أستاذ في كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى؛ نطالب المشاركين بالصياغة أن يضعوا العراق ومصير العراق وتطلعات أبنائه في مقدمة أهدافهم، ومنها أن يبقى العراق موحداً بأبنائه وأطيافه ومذاهبه كافة، ولا نريد من كاتبيه أن يضعوا التقسيم الطائفي والعرقي قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة . لا سمح الله . وتمزق البلد إلى قطع متناثرة لا يمكن لمها.

ويرى كاظم النداوي/ صحافي وسكرتير تحرير جريدة الأنباء، ضرورة أن يفصل الدستور بين المسلطات المختلفة . التشريعية والتنفيذية والقضائية . وأن يفصل بين الدين والدولة، وأن يحجم دور الأحزاب التي تكرس الطائفية، وأن يضمن الحريات المدنية.

من جهة أخرى يطمح بلاسم ناصر خلف/ مدرس صناعي، أن يحفظ الدستور حقوق المواطن العراقي، وأن يقضي على النزعات الطائفية التي ظهرت مؤخراً، وأن يعتمد في تشريعه على الدين الإسلامي الحنيف. أما باسم عبود/ مدرس صناعي فيطالب بالمساواة الكاملة بين المواطنين بصرف النظر عن جنسهم ودينهم وقوميتهم، وأن يؤسس لدولة علمانية، وأن تثبت فيه فقرة عن أعمار العراق بصورة مستمرة ومبرمجة، وأن يكون هناك اهتمام بشريحة التعليم، وأن يخصص الدستور جزءاً من واردات النفط للتوزيع على أبناء الشعب.

فيما تطالب أزهار هادي/ صحافية في جريدة المصير، بإنصاف المرأة في أثناء كتابة الدستور، وإعطائها حقوقها كاملة غير منقوصة، وفسح المجال لها للدخول في المجالات كافة إلى جانب الرجل، والعمل على تطوير قدراتها أسوة بما هو حاصل في العالم المتحضر.

مشروع نهضوي وحضاري

ويعود فاروق إبراهيم جامل/ ناشط في مجال المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، إلى ما احتواه قانون إدارة الدولة المؤقت فيقول: قانون إدارة الدولة يمثل الأساس الكبير للدستور وخصوصاً الباب الثاني الذي يؤكد على الحقوق المتساوية للعراقيين كافة بغض النظر عن العرق والدين والمذهب والجنس والعقيدة. أما شكل الدولة فما كان في قانون إدارة الدولة لا يصلح، لأنه بني على أساس التوافق وخصوصاً السلطة التنفيذية، ومجلس رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.. ويضيف السيد جامل: ويفضل أن تكون الانتخابات على طريق الدوائر الانتخابية المتعددة وليس على أساس أن العراق منطقة انتخابية واحدة، وان ينتخب رئيس الجمهورية بشكل شرفي من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة وأن يكون رئيس الوزراء من الكتلة الفائزة على أن يؤلف الوزارة بحكمته على أساس الكفاءة وليس على أساس المحاصصة والتوافق.

ويحدد نوري الدجيلي/ مدير (متوسطة الحسن بن علي) في بعقوبة مطالبه من الدستور في الآتي: إرساء دولة الحرية والقانون، وأن يكون الدستور مشروعاً نهضوياً ديمقراطياً حضارياً يلبي حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم ويصون كرامتهم، وأن يكفل الحقوق الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم، مع دعم مؤسسات المجتمع المدني، وان يؤكد الدستور على وحدة الهوية العراقية الأساسية والانتماء للأرض من دون إلغاء الهويات الفرعية، وبذلك سيكون مساهمة فاعلة في محاصرة العنف وتجفيف منابعه. وأخيراً أرجو . والكلام لا يزال للسيد الدجيلي . أن يصاغ الدستور من قبل نخب من السياسيين والوطنيين والمثقفين والمفكرين خارج الاعتبارات القومية والمذهبية والإيديولوجية.

ويخشى حاتم الشيباني/ طالب دكتوراه من أن يولد الدستور ميتاً، أو أن يوضع على الرف ببدعة عدم إمكانية التطبيق للظروف القاهرة. ويقول الشيباني؛ أتمنى أن يكون دستوراً يحقق بشكل متوازن رغبات أطياف الشعب العراقي: نريده دستوراً يشكل الأرض الصلبة لعراقيتنا بعيداً عن الطائفية والعرقية والمحاصصات الضيقة.. نريده دستوراً يغطي الأرض العراقية ويمنحها هوية الوطن الواحد، الوطن الحر الديمقراطي. والمهم أن يبقى مرجعية حية يحتكم إليها الجميع.. نريده دستوراً حياً وليست كلمات براقة تغطي مساحة من الورق الأبيض، نريده أن يعيد للعراقي إنسانيته.

ويأمل عدي عدوان/ مدرس اللغة الانكليزية، أن يحافظ الدستور على الهوية العراقية، ويحفظ حقوق المواطن العراقي، وأن يكون الإسلام هو المصدر الأساس للتشريع، مع المحافظة على حقوق الأقليات، وأن لا يكرس الطائفية، وأن يكتب بعيداً عن تأثيرات الجهات الخارجية ومنها الدول المجاورة للعراق. ويرجو عدي: أن لا تسن القوانين فقط ولا تطبق، وأن تكون الحكومة ملزمة به، وأن يعاقب من يحاول القفز عليه.

ويقول محمد علي مطلك/ موظف، نريد دستوراً كدساتير الدول المتحضرة فيه المواطنة قبل كل شيء قيمة عراقية، وان يكون الإنسان أغلى من أي شيء آخر، وأن يتضمن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وان يكون دستوراً يؤكد على الديمقراطية وفيدرالية العراق ويفصل الدين عن الدولة ويحترم الأديان والأقليات كافة من دون تمييز، وأن يضمن حرية الفكر والعقيدة، والعدالة الاجتماعية والمساواة وضمان حقوق المرأة، والطفولة.

الصفة العراقية

ويتمنى خضير عباس/ مدرس مادة الجغرافيا، أن تكون حقوقي (والكلام له) ومستقبلي وواجباتي مكفولة ببنود في دستور عراقي صميم تتجلى الصفة العراقية في كل حرف وكلمة فيه، وأن يكون دستوراً علمانياً يعطي لكل مكونات الشعب باختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم حقوقهم بالممارسة الديمقراطية، وأن يكون الوطن للجميع وليس حكراً لأحد. وأن يكون عراقنا وطناً واحداً بشعب واحد وعلم واحد ودستور واحد وأرض واحدة.

وفي كلمات قليلة تلخص عفاف علي/ خريجة كلية العلوم، وجهة نظرها إزاء عملية كتابة الدستور فتقول: ماذا يعني الدستور؟. يعني أن يكون هناك ما ينظم حياتنا السياسية والاجتماعية، ويصون حقوقنا ويحدد واجباتنا ويحمي كرامتنا، ويمنع من يأتي ليضيق على خناقنا ثلاثين سنة أخرى.

أما عبد الأمير مسلم التميمي/ موظف فيقول؛ أولاً ينبغي أن يكون القرآن الكريم أحد مصادر التشريع الأساسية إلى جانب مصادر أخرى، وان يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين جميعهم ولا سيما المرأة، وأن يكون القانون فوق الجميع، وأن يكون هناك دور أساسي للمثقفين، وحرية في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وأن يحدد مهام ودور الأقاليم وإعطاء الصلاحيات للقائمين عليها على أن ترتبط مع السلطة المركزية، وعدم السماح لبعض القوى والأحزاب في التمادي على القانون.

ويرى جلال عبد الله/ طالب ماجستير في اللغة العربية ضرورة أن يستند الدستور على مبدأ العدالة ويضمن حقوق شرائح المجتمع العراقي كافة بغض النظر عن العرق والطائفة، وما أتمناه هو أن يكون الدستور منسجماً في روحه مع عادات وتقاليد وأعراف المجتمع العراقي، لا أن يشرع فقرات دخيلة على تقاليد مجتمعنا باسم الحداثة والتغيير والإصلاح لأن الشعوب لا تنسجم إلا مع تراثها وعاداتها وتقاليدها.

وفي اختلاف واضح في الرأي مع جلال يشير أحمد سالم عبد الفتاح/ محام إلى أهمية أن ينفتح الدستور على المستقبل، وان يكون متوائماً مع روح العصر، وأن يوجد تقاليد حضارية جديدة للمجتمع العراقي، وأن يضع البلد على أعتاب مرحلة أخرى متقدمة علمياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وإلا سنتأخر قرناً آخر.

ضمانة البقاء حياً

وينظر الشيخ عدنان الربيعي/ طالب دكتوراه في الدراسات الإسلامية إلى مسألة الدستور من زاوية أخرى فيقول: أول شيء يمكن أن يطلب من الدستور هو الضمانة لبقائه حياً بتشكيل لجنة تبقى مراقبة للحالة التطبيقية منه، فليس المهم فقراته، وإنما ما توصي به تلك الفقرات من بنود وإمكانية حصولها، والحفاظ على هيمنتها على أرض الواقع.

وتريد أحلام التميمي/ موظفة، من الدستور التأكيد على حقوق المرأة بشكل واضح وصريح، وبلا مجاملات لأية جهة طائفية أو قومية بما يضمن تفعيل دورها في العملية السياسية والبناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعدم تقييد طاقاتها مهما كانت الذرائع.

ويقول صباح العتبي/ مدرس؛ عند كتابة الدستور تبرز حاجتنا إلى مثقفين يستطيعون رسم خارطة ثقافتنا بألوانها المتعددة، وبصورة متناغمة ذات أطياف مختلفة، لكنها منسجمة بالتأكيد، وهو جهد كبير وعظيم. وإن ما نتطلع إليه هو نظام ديمقراطي ودولة تضم الأطياف كافة، وكذلك الأفكار والمعتقدات والأديان والقوميات والمذاهب، وبذلك ستمتلك السيادة الوطنية على نحو كامل لالبس فيه حكومة عراقية تحصل على ثقة الشعب، وأرى أن التوافقات هي الأسلوب الأمثل لكتابة الدستور وملاحقه، وأن يكون شعارنا أن ما نتفق عليه هو الصحيح، وما لا نتفق عليه نتحاور حوله، ومن ثم نتفق على أمور مشتركة كي لا يتفكك الشارع العراقي.

أما رعد حمدان/ بائع صحف، فيرى أن الدستور سيكون العمود الفقري للشعب العراقي، وقلادة نضعها على صدورنا، ووسيلة لسحق الإرهابيين، وبناء العراق بأيدي الشرفاء.

وأخيراً بلغة شعرية وجلة يقول الشاعر علي فرحان، أن يساعد الدستور العراقيين على البقاء عراقيين، ويملأ صدورهم بحب الإنسان واحترامه من دون محاولة تحنيطه في قوالب خشنة تجرحه من الوريد إلى الوريد.

حديث بائعة الخضار عن الدستور

بغداد / سها الشيخلي

بائعة الخضار والكرفس السيدة فخرية شنشول سيدة جنوبية بكل تفاصيلها.. حديثها العفوي المباشر، ملامحها السمر.. سعة عينيها الذكيتين.!

عندما سألتها عن رأيها في الدستور الجديد قالت:

-اكتبي عني.. فأنا امثل غالبية نساء العراق فأنتن المتعلمات لا تشكلن حتى النصف... قولي عن لساني. اننا ورثنا ثروة كبيرة هي النفط ولاننا (بنظر الآخرين طبعاً) لا نزال قاصرين فقد اوجدوا لنا وصياً... ولكن هذا الوصي المتمثل في الحكومات منذ ثورة العشرين ولحد الآن كان (حرامياً) يسرق اموال القاصرين.. ثم تضحك وتواصل حديثها قائلة:

-بربك هل سمعت يوماً ان (الوصي) قد انصف القاصرين؟! لذلك كنا نتحول من وصي سيئ إلى اسوأ.. والآن لماذا لا تستفيد الحكومة الجديدة من تجربة دول الخليج او لنقل الكويت البلد الشقيق المجاور لنا.. حكومته عادلة ومنصفة. لقد اوجدت راتباً لكل ابناء الشعب من عائدات النفط.. فلماذا لا نكون مثلها..؟!

اقول للسيدة فخرية:

❖كيف طرأ النفط على بالك وبهذه الصورة؟..

تقول محتجة:

-لا تظني انني ابيع الكرفس وانني امرأة امية.. انني اتابع السياسة من خلال الراديو (الترانسستور) الذي لا يفارقني وانا مطلعة على اغلب الشؤون الاقتصادية والسياسية في بلدنا. وتختتم رغباتها بان يكون النفط وعوائده ملكاً للشعب وان تكون الحكومة امينة على اموال الشعب..

ثقافة قانونية

المحامي / حميد طارش الساعدي

ماالدستور؟

الدستور يمثل قمة الهرم القانوني في الدولة، فهو قانون لايسمح بمعارضة أي قانون له، هو عبارة عن قواعد قانونية تحدد شكل الدولة، فدرالية، بسيطة، ونظام الحكم: جمهوري، ملكي، وكيفية تداول السلطة: برلمانيا، رئاسيا، مختلطا، ويحدد واجبات السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية والعلاقة فيما بينها والشروط الواجب توفرها في أي عضو لهذه السلطات.

كما يحدد الفترة الزمنية التي لايجوز تجاوزها في هذه السلطات ويحدد العلاقة بين المركز والفيدراليات ومجالس المحافظات وينظم عملية التشريع واصدار القوانين، كما ينص على حقوق الانسان، مثل الحق في الحياة والحرية في التعبير عن الرأي والحق في المشاركة السياسية عن طريق ممارسة الانتخاب والترشيح، وحرية تأسيس الاحزاب السياسية، وحرية التجمع والتظاهرات السلمية، والحق في الملكية والخصوصية في حياته الخاصة، وحق الانسان في الرعاية الاجتماعية في حالة اليتم والترمل والعوق والمرض والعطل عن العمل والحق في السكن الملائم والغذاء الكافي، والحق في التظلم امام القضاء عن أي ضرر تسببه الحكومة له من خلال أي موظف، وحق الانسان في المحاكمات العادلة، ويثبت الدستور معايير مهمة لحماية هذا الحق، مثل (المتهم برئ حتى تثبت ادانته)، (لاجريمة ولاعقوبة الا بنص في قانون نافذ)، (عدم رجعية القوانين)، (حق الدفاع المقدس) ويفترض في الدستور ان يخضع له الحكام والمحكومون ولايجوز خرق مواده حتى بقانون، ويفترض وجود محكمة دستورية للرقابة على مدى دستورية القوانين الصادرة ومحاكمة مخالفي الدستور وتلقي الطعون من البرلمان، والسلطة التنفيذية والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني عن اية مخالفة دستورية، مهما كان مصدر صدورها، للفصل فيها وايقافها وازالة اثارها، ولا يمكن تصور دستور حقيقي الا في الانظمة الديمقراطية، بل هذه الانظمة تكون فعلا بحاجة الى الدستور الذي ينظم ممارسة السلطة وتداولها وعلى خلاف انظمة الحكم المستبدة غير المحتاجة للدستور أصلاً، اذ يصرف الامور فيها الحاكم المستبد حسب مزاجه ورغباته، والنظام الديمقراطي يستوجب لكي ينظمه الدستور وجود الوعي القانوني بضرورة الالتزام بالدستور واحترامه.